المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية | المجلد 3 / العــدد: 2 (2020)
ISSN : 2661-7013 | ص 112-135

المقاولاتية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في ظل تحديات الأزمة الراهنة

Entrepreneurship an essential foundation to achieve economic development beyond the hydrocarbon sector in light of the challenges of the current crisis

رحماني يمينة *[1]

[1] جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج، yamina.rahmani@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/01 تاريخ القبول: 2020/09/28 تاريخ النشر: 2020/12/28

ملخص

الملخص يتفق الكثير من الباحثين على أن المقاولاتية الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية و التطور الاقتصادي و الاجتماعي في الوقت الحالي، باعتبارها منطلقًا أساسيًا لزيادة الطاقة الإنتاجية ومصدر حيوي وأساسي لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة اهتمامًا متزايدًا بهذه المشاريع وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقًا للإمكانيات المتاحة.

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على مدى مساهمة المؤسسات المقاولة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية

Abstract

Many researchers have agreed that the Entrepreneurship is the main pillar for advancing economic and social development at the present time. Therefore, many countries have given a growing interest in these projects and provided help and assistance in various ways, within their available possibilities.

This paper aims to identify the contribution of small and medium enterprises in economic development in Algeria as one of the most important indicators of entrepreneurship for any country, where the study will include a

*المؤلف المرسل

الاقتصادية في الجزائر باعتبارها من أهم مؤشرات المقاولاتية لأي دولة ، حيث تتضمن الدراسة عرضا نظريا لمفهوم المقاولاتية، إضافة إلى إبراز أهمية وديناميكية المؤسسات الصغيرة ومزاياها العديدة في التنمية الاقتصادية في الجزائر وتحقيقا لهذه الغاية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لبعض الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي تقوم الوزارة الوصية بنشرها دوريا، إذ تعتبر هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: مقاولاتية، تنمية اقتصادية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، الجزائر .

تصنيف جال: L 26

presentation of the concept of entrepreneurship theory, small and medium enterprises, as well as the some statistics for small and medium enterprises in Algeria.

Keywords : Entrepreneurship, Economic Development, Small And Medium Enterprises, Algeria.

Jel Classification: L26

1. مقدمة:

كان ولازال الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز، إذ يتميز بهيمنة مطلقة لقطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة تصل إلى 50% من تكوين الناتج المحلي الخام وأزيد من 90% من إجمالي الصادرات، كما شكلت فيها الجباية البترولية موردا هاما لتغطية النفقات العامة. هذه التبعية لقطاع المحروقات تعتبر مشكل أساسي للاقتصاد الجزائري خاصة وأن تطور عائدات هذا القطاع ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتطور الإنتاج الذي يعتبر موردا ناضبا بالإضافة إلى سعر البرميل الذي تحدده السوق الدولية، فأي انخفاض في إنتاج البترول أو في سعره سيؤدي بالضرورة إلى تعرض الهيكل الاقتصادي للمخاطر.

إن استقراء تاريخ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا يكشف لنا بصورة جلية هشاشة الاقتصاد الوطني، فقد شهدت الجزائر على غرار الدول النفطية أزمات عديدة اختلفت في شدتها وأثارها، غير أن الشيء الثابت في هذه الأزمات النفطية هو تراجع الإيرادات النفطية مما سيؤدي حتما إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

ففي الوقت الحالي تشهد دول العالم عامة والجزائر خاصة أزمة فيروس كورونا التي تختلف عن الأزمات الاقتصادية والمالية السابقة إذ يتطلب الحفاظ على الصحة العامة من الأشخاص البقاء في منازلهم بعيدًا عن التسوق والعمل، الأمر الذي يترتب عليه خفض الإنتاج والإنفاق لوقت غير معلوم. كما قد تضطر المؤسسات الاقتصادية إلى وقف نشاطها أيضا مما سيؤدي إلى تراجع الاقتصادي العالمي خاصة في الدول النامية والدول النفطية بشكل خاص. ومع استمرار تفشي جائحة الكورونا وجدت الجزائر نفسها أمام وضعية متأزمة بسبب انخفاض أسعار النفط مما كشف بوحشية هشاشة الاقتصاد الجزائري، هذا الانخفاض غير المتوقع في أسعار النفط سيؤثر بشكل سلبي على عائدات الصادرات النفطية كما سيؤثر سلبا على بقية الاقتصاد عن طريق قنوات مختلفة لاسيما عن طريق ميزانية الدولة.

في ظل هذه الأزمات التي تعرض ويتعرض لها الاقتصاد الوطني خلال فترات متقاربة نسبيا وتداعياتها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي يتضح أن الاقتصاد الريعي الذي يعتمد إلى حد كبير على استخدام عائدات تصدير النفط كوسيلة للتنمية الاقتصادية يثير مسألة استدامة الخيارات التي تم اتخاذها، وبالتالي فإن تنويع الاقتصاد الوطني، الذي لا يزال الشاغل الرئيسي لأي سياسة حكومية تنطوي على إصلاحات هيكلية عميقة، أصبح ضروري أكثر من أي وقت مضى على المدى المتوسط والطويل.

في ظل هذه الظروف تعد المقاولاتية أحد الركائز الأساسية التي تراهن عليها الكثير من الدول من أجل دفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي في الوقت الحالي. هذه الأهمية جعلت منها محور اهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات والعديد من دول العالم التي أدركت ذلك من خلال وضع سياسات حكومية قائمة لتشجيع فكر المقاولاتية عن طريق توفير البيئة الملائمة لذلك من خلال القوانين والإجراءات، التعليم والتكوين المقاولاتي، هيئات الدعم المتخصصة وغيرها من الإجراءات.تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على دور ومكانة المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خارج

قطاع المحروقات وتحقيقا لهذه الغاية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لبعض الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي تقوم الوزارة الوصية بنشرها دوريا، إذ تعتبر هذه المؤسسات من أهم مؤشرات المقاولاتية لأي دولة.

2. الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

تعد المقاولاتية العمود الفقري لجميع الاقتصاديات وهي مصدر أساسي للنمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول الصناعية المتقدمة وحتى الدول الناشئة أو النامية. لكن ماذا يقصد بالمقاولاتية؟

رغم إجماع الباحثين حول دور وأهمية المقاولاتية في التنمية الاقتصادية إلا أنهم لم يجمعوا على تعريف موحد للمقاولاتية ولا المقاربة النظرية للمقاولاتية، ويعود السبب إلى اختلاف نظرة الباحثين للموضوع كل حسب تخصصه فقد اهتم الاقتصاديون وعلماء النفس والاجتماع والباحثون في مجال السياسة والعلوم الإدارية بهذا الموضوع.

يعتبر (Cantillon Richard) و هو المصرفي الايرلندي الأصل من الأوائل الذين ادرجوا مصطلح المقاولاتية في النشاطات الاقتصادية في مطلع القرن الثامن عشر (1730) عندما وصف التاجر الذي يشتري سلعا بسعر محدد بغرض في المستقبل بسعر لا يعرفه مسبقا بأنه مقاول.(Facchini, 2007)

وفي بداية التسعينيات عرف البروفسور Haward Stevenson المقاولاتية على أنها اكتشاف الأفراد و المنظمات لفرص الأعمال المتاحة و استغلالها. (Fayolle, 2003, p. 16)

أما Robert Hisrih فعرف المقاولاتية على أنها: السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر

الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، اجتماعية)، وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي.(Hisrich & Peters, 1989, p. 7)

كما عرفها Christian Bruyat على أنها علاقة تبادلية بين الفرد وخلق القيمة حيث أن الفرد هو الذي يقوم بخلق القيمة وذلك تبعا لأهدافه وإمكاناته والخصائص التي يتميز بها، بالمقابل فإن خلق القيمة كذلك تؤثر في سلوك الفرد وقناعاته واهتماماته.(Verstraete, 1999, p. 14)

كما عرفها Fayolle Alain على أنها سيرورة يمكن أن نجدها في مختلف البيئات وبأشكال مختلفة، تقوم بإدخال تغييرات في النظام الاقتصادي عن طريق إبداعات قام بها أفراد أو منظمات، هذه الإبداعات تخلق مجموعة من الفرص الاقتصادية، وتكون نتيجة هذه السيرورة خلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل . (Fayolle, 2003, p. 18)

كما عرفت على أنها نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار والتنظيم، وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف، والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي. (قوجيل، 2016، صفحة 15)

1.2 أهمية المقاولاتية وديناميكية التنمية الاقتصادية:

أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية والأبحاث العلمية أن المقاولاتية تمثل أهم محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الاقتصاديات على اختلاف مستويات

تطورها، وإن كانت بنسب متفاوتة. فقد أثبت هذا النوع من المؤسسات تعاظم دوره وقدرته في معالجة المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة وبدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة. و يمكن تلخيص دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام في خلق فرص عمل جديدة وامتصاص البطالة حيث أظهرت الدراسات أن المشاريع المقاولاتية تساهم في خلق مناصب الشغل أكثر من المشاريع الكبرى بخمس مرات لكل وحدة رأس مال مستثمرة. كما أنها تعتبر مصدر من مصادر الإبداع والابتكار بالإضافة إلى مساهمتها في نقل التكنولوجيا، فمن خلال دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن مردودية دولار واحد مستثمر في البحث والتطوير في مشروع مقاولاتي تفوق نفس الدولار المستثمر في مؤسسة كبرى ب 24 مرة. هذا وتمثل المؤسسات الإبداعية ما بين 30 – 60 % من مجموع المؤسسات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE). (مزيان و بوكساني، 2018)

كما تساهم هذه المشاريع بشكل كبير في خلق القيمة المضافة والناتج المحلي الخام وتساهم في تنويع الإنتاج نظرًا لتباين وتعدد إبداعات المقاولين من خلال تنوع نشاطاهم من السلع أو الخدمات والتي تؤدي إلى إضافة قيمة جديدة للمجتمع. بالإضافة إلى دورها الفعال في توفير العملة الأجنبية من خلال تعويض الاستيراد وتنويع الصادرات وإيجاد أسواق جديدة. (فنيط و بورمة، 2018)

3. المنهج المستخدم :

كما ذكرنا سابقا تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور ومكانة المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خارج قطاع المحروقات وتحقيقا لهذه الغاية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لبعض الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة والتي تقوم الوزارة الوصية بنشرها دوريا، إذ تعتبر ديناميكية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم مؤشرات المقاولاتية في أي دولة، فهي تعبر عن مدى نمو وتطور روح المقاولاتية لدى الإفراد وانتشار الثقافة المقاولاتية في مجتمع معين. (لفقير، 2017، صفحة 111) وبالتالي يمكن إبراز أهمية المقاولاتية من خلال دور وأهمية المؤسسات الصغيرة ومزاياها العديدة في التنمية الاقتصادية، مثل المساهمة الفعالة في الناتج الداخلي الخام PIB للدول وامتصاص البطالة، وكذا فك العزلة عن المناطق النائية وتحقيق التنمية المحلية. لكن قبل التطرق إلى دورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر يجب التطرق إلى تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري.

تجدر الإشارة إلى أن إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع حدود فاصلة بينها وبين المؤسسات الأخرى يعتبر صعبا نوعا ما، إذ لا يوجد إجماع بين الباحثين حول إعطائها تعريف موحد، لأن أي تعريف لهذه المؤسسات يبقى نسبي وديناميكي يتغير من اقتصاد لآخر ومن باحث لأخر حسب طبيعة وخصوصيات كل اقتصاد، وكذا باختلاف الظروف مجال تخصص كل باحث.

قبل صدور القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ديسمبر 2001 لم يكن هناك تعريف رسمي لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر. ففي سنة 2001 قامت الجزائر باعتماد تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (BOUYACOUB, 2006, p. 115)

وفي سنة 2017 قام المشرع الجزائري بتحديث العتبات المعتمد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد عرفت المادة

الخامسة من هذا القانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من 0 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية.

المؤسسة المستقلة هي المؤسسة التي لا يكون 25% أو أكثر من رأس مالها ملكا لمؤسسة أخرى أو مجموعة مؤسسات أخرى.

بالاعتماد على المعايير المذكورة في التعريف قام المشرع الجزائري بالتمييز بين ثلاث أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	400 مليون- 4 مليار دج	بين 200 مليون- 1 مليار دج

المصدر: القانون رقم 02 - 17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4. دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر

منذ أواخر الثمانينيات أدركت الحكومات الجزائرية أن المؤسسة العمومية وخاصة الكبرى منها لا يمكنها لوحدها تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وبالتالي فإن اللجوء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر ضرورة ملحة خاصة بعدما تبين قدرتها وفعاليتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في أي إقتصاد كان. هذا التوجه الجديد نحو القطاع الخاص أدى إلى زيادة معتبرة في حظيرة هذا النوع من المؤسسات ويعود السبب في

ذلك إلى الإصلاحات والبرامج التأهيلية من اجل التكفل الأحسن بهذا القطاع والنهوض السريع بقدراته وإمكانياته، ولتوضيح ذلك سنقدم قراءة إحصائية واقتصادية لهذا القطاع لنبرز دوره ومكانته في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

1.4 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

منذ صدور القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 وتشجيع القطاع الخاص، شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا بالغ الأهمية، فقد عرفت زيادة تفوق الضعف، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تم إنشائها ما بين 2001 و2007. الأمر الذي يؤكده الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2001-2018)

	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العمومية		المجموع	
	العدد	نسبة التطور%	العدد	نسبة التطور%	العدد	نسبة التطور%
2001	244786	/	778	/	245348	/
2002	261075	%6,65	778	%0	261853	%6,72
2003	287799	%10,23	788	%1,28	288587	%10,2
2004	312181	%8,47	778	%1,26-	312959	%8,44
2005	341914	%9,52	774	%0,51-	342688	%9,49
2006	376028	%9,98	739	%4,52-	376767	%9,94
2007	410293	%9,11	666	%9,88-	410959	%9,07
2008	518900	%26,47	626	%06-	519526	%26,42
2009	586903	%13,11	591	%5,6-	587494	%13,08
2010	618515	%5,39	557	%5,75-	619072	%5,38
2011	658737	%6,5	572	%2,69	659309	%6,5

2012	711275	%7,98	557	%2,62-	711832	%7,97
2013	777259	%9,28	557	%0	777816	%9,27
2014	851511	%9,55	542	%2,69-	852053	%9,54
2015	934037	%9,69	532	%1,84-	934569	%9,68
2016	1022231	%9,44	390	%26,69-	1022621	%9,42
2017	1074236	%5,09	267	%31,54-	1074503	%5,07
2018	1141602	%6,27	261	%2,24-	1141863	%6,26

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتضح من الجدول زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2001، والتي ارتفعت من 245348 مؤسسة سنة 2001 إلى 1141863 مؤسسة سنة 2018 أي بزيادة تجاوزت ثلاث أضعاف، ويرجع هذا التطور المستمر من سنة لأخرى إلى الزيادة الملموسة في عدد مؤسسات القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام الذي يشهد تناقص عدد مؤسساته وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عملية الخصخصة وتراجع دور الدولة في الاستثمار. إن نسبة التطور السنوي للمؤسسات الخاصة تفوق الخمسة بالمائة سنويا لتصل إلى أكثر من الربع سنة 2008. يفسر هذا التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنويا بالجهود التي بذلتها الدولة لترقية القطاع، وهذا منذ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، وما تبعه من سياسات وبرامج وهيئات تهدف كلها إلى النهوض بهذا القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية.

الشكل الموالي يوضح أكثر أن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعود بشكل كبير إلى تطور المؤسسات الخاصة وهي تمثل واجهة النشاط المقاولاتي في

الجزائر حيث يظهر تطابق شبه تام بين المنحنى الذي يمثل العدد الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنحنى الخاص بمؤسسات القطاع الخاص.

الشكل رقم (1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2001-2018)

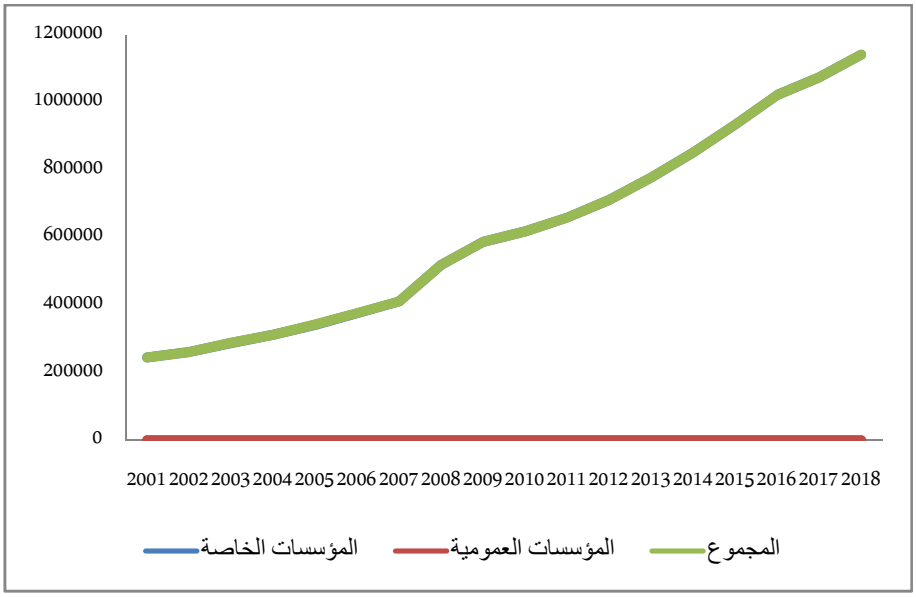

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

وبسبب الهيمنة المطلقة للقطاع الخاص سوف نحاول فيما يلي التطرق إلى دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي يمكن اعتبارها الوجه الحقيقي للنشاط المقاولاتي في الجزائر.

لعل أهم ما يميز النسيج المؤسساتي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو الهيمنة المطلقة للمؤسسات المصغرة التي تمثل أكثر من 90% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كما توضحه معطيات الجدول والشكل التاليين[1]:

[1] قبل سنة 2015 لم يكن هناك إحصائيات حول توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال، المنشورات الخاصة بهذه المؤسسات بداية من 2007 ذكرت فقط الزيادة السنوية في عدد المؤسسات حسب عدد العمال.

الجدول رقم (3): التطور السنوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب عدد العمال (2007-2014)

	المؤسسة المصغرة		المؤسسة الصغيرة		المؤسسة المتوسطة	
	العدد	نسبة التطور%	العدد	نسبة التطور%	العدد	نسبة التطور%
2007	23015	/	997	/	128	/
2008	26385	96,15%	896	3,27%	160	0,58%
2009	23375	95,35%	1 012	4,13%	128	0,52%
2010	22717	97,01%	632	2,7%	68	0,29%
2011	21461	95,63%	873	3,89%	108	0,48%
2012	27231	96,03%	989	3,49%	136	0,48%
2013	38158	97,1%	1016	2,59%	123	0,31%
2014	36365	96,8%	1056	2,81%	145	0,39%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم (2): تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال (2015-2018)

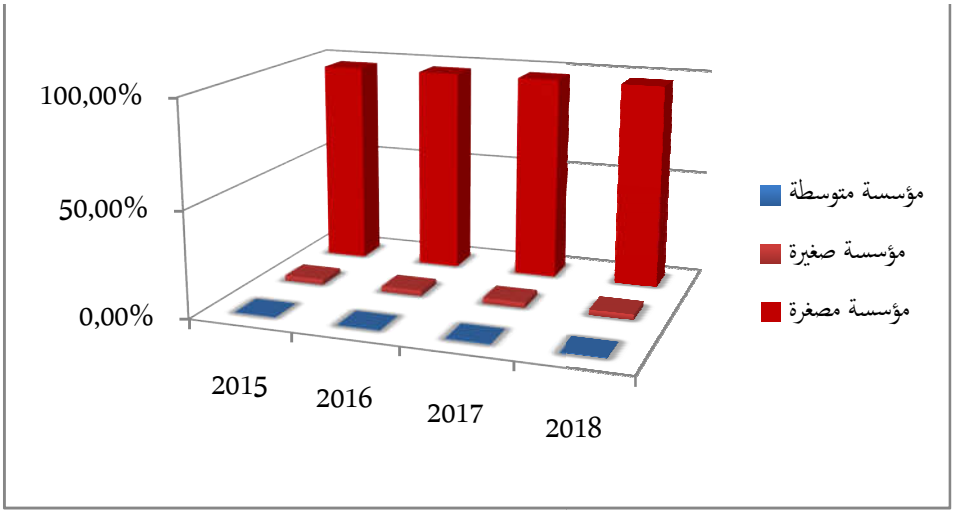

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر من 95% من مجموع المؤسسات الخاصة التي تم إنشاؤها بين 2007 و2014 تمثل مؤسسات مصغرة يتراوح عدد عمالها من 0 إلى 9 عمال. أما الشكل السابق فيوضح بدوره أن أكثر من 97% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتمي إلى فئة المؤسسات المصغرة، وهذا يدل على أن المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 9 عمال تمثل حصة الأسد في النسيج الاقتصادي.

وتجدر الإشارة أن هذه الهيمنة للمؤسسات المصغرة ليست حكرا على الاقتصاد الجزائري ففي العديد من الدول تمثل المؤسسات المصغرة نسبة كبيرة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في النمسا وبلجيكا وفرنسا واليونان وإيطاليا وإسبانيا، فعل سبيل المثال نجد أن هذه المؤسسات تمثل نسبة 92% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوروبي سنة 2005 وسنة 2000 احتلت هذه الفئة من المؤسسات ما بين 70 و90% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.(KADI, 2013)

إن نجاح الجهود المبذولة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقاس بجذب المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحسب، وإنما يقاس أيضا بقدرتها على توجيه استثمارات هذه المؤسسات نحو القطاعات الاقتصادية والأقاليم الوطنية بحسب أولويتها وأهميتها الاقتصادية. (زواق و فرحات، 2019)

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أكثر من عشرين فرع من فروع النشاط الاقتصادي المختلفة. لكن نجد هذه المؤسسات تتركز بشكل كبير في بعض القطاعات

دون الأخرى والشكل الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاعات الاقتصادية من سنة 2001 إلى غاية 2018:

الشكل رقم (3): تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية (2003-2018)

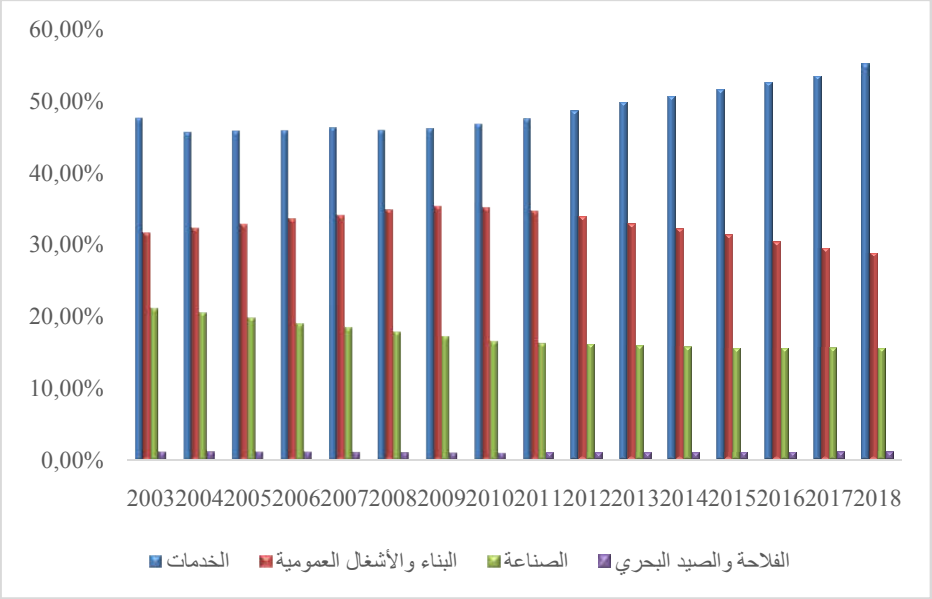

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الشكل البياني يتضح أن إنشاء وتطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يظهر بقوة في أربع قطاعات رئيسية يحتل فيها قطاع الخدمات مركز الصدارة طول الفترة المدروسة بنسبة تفوق 40% يتصدرها كل من التجارة والتوزيع ثم النقل والمواصلات، وهذا بسبب إقبال المستثمرين على هذا القطاع لسهولة الاستثمار فيه، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يمثل حوالي 30% من مجموع المؤسسات الخاصة ولعل من أهم الأسباب التي زادت من الاستثمار الموجه نحو هذا القطاع هو اهتمام الدولة بالبناء وأشغال الطرقات على المستوى الوطني.

في حين نجد أن قطاع الصناعة لا يتعدى نسبة 20% وهي نسبة قليلة مقارنة بمجموع المؤسسات، بينما نجد قطاع الفلاحة والصيد البحري يمثل نسبة لا تتعدى 2% من مجموع المؤسسات الخاصة.

تظهر هذه البيانات أن توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاعات غير متوازن، فتوجه الاستثمارات نحو قطاع الخدمات أكبر من قطاع الصناعة بالنظر إلى أهمية هذا الأخير الذي يباشر الاستثمار الحقيقي ويخلق القيمة المضافة ويخدم الصناعة أماميا وخلفيا، إلى جانب أنه السبيل لتحقيق إستراتيجية إحلال الواردات تنويع الصادرات، مع التأكيد هنا على أن المؤسسات الخدمية تظل ضرورية بطبيعة الحال وركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد. (قوجيل، 2016، صفحة 141)

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد أثار هذا الموضوع اهتمام الكثير من الباحثين من أجل تحديد العوامل التي تؤثر في تموقع المؤسسات في بعض المناطق دون الأخرى، وقد توصلوا إلى أن العقار، الخدمات، النقل، التاريخ الاقتصادي للمنطقة والمناطق الحضرية تعتبر من أهم العوامل التي تفسر ديناميكية تموقع وإنشاء المؤسسات في الجزائر. (KADI، 2013)

الشكل الموالي يمثل تطور التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2018:

الشكل رقم (4): تطور التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003-2018)

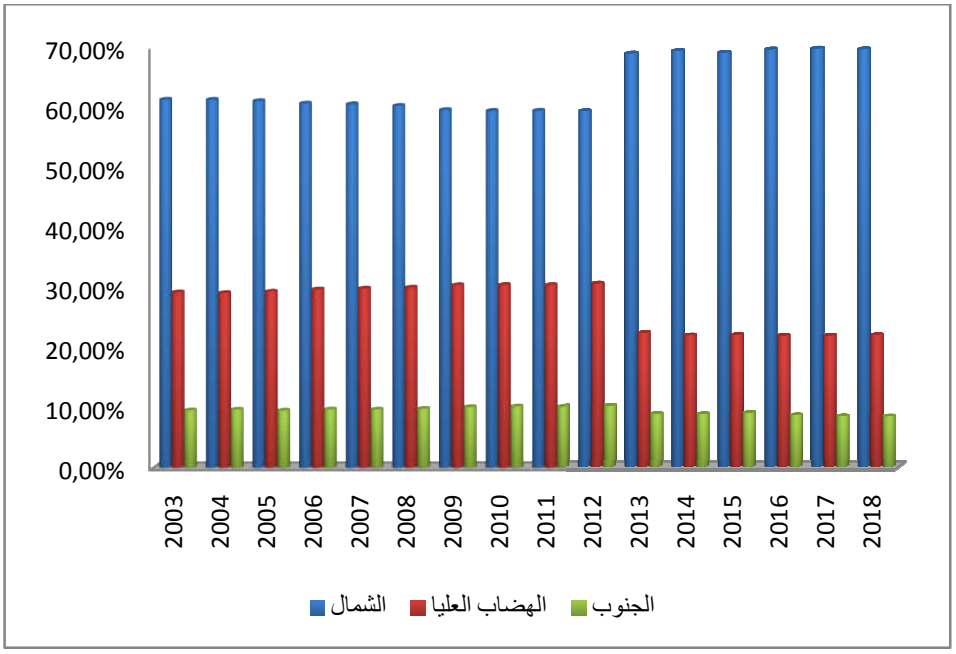

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توضح القراءة الإحصائية للشكل البياني أن النشاط الاقتصادي يتوزع بشكل غير متساوي في مختلف مناطق الوطن، حيث نجد أن المنطقة الشمالية والتي تتكون من 19 ولاية مازالت تحتل الصادرة منذ 2003 إلى يومنا هذا بنسبة تفوق 60% من مجموع المؤسسات تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 30% وفي الأخير نجد منطقة الجنوب بنسبة 10% من المجموع الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بينت هذه المعطيات التفاوت الكبير في التوزيع الجغرافي للمؤسسات وهو ما يعني عدم تكافؤ الفرص، أو بالأحرى عدم تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية، حيث تعتبر المنطقة الشمالية من أكثر المناطق نموا على المستوى الوطني، وهذا راجع توفر محفزات الاستثمار بشكل أكبر في المدن الكبرى من الوطن بالإضافة إلى الكثافة السكانية المرتفعة

لهذه المدن والاختلاف في التوجه المقاولاتي بين ولايات القطر الجزائري. كما أن هذا التوزيع الجغرافي يعكس فشل المعاملة التفضيلية التي خُصت بها ولايات الجنوب في إطار أنظمة التحفيز المالي والجبائي إذ أنها تحدث التأثيرات المرغوبة في هيكل التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التشغيل:

يستمر الاتجاه الملحوظ في السنوات الأخيرة في تطور معدل البطالة في الجزائر في الانخفاض بشكل عام، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى مساهمة قطاع المقاولات الصغرى والمتوسطة في خلق مناصب العمل، ولاسيما من خلال القطاع الخاص. حيث يبين الشكل الموالي مدى مساهمة هذه المؤسسات في توفير مناصب شغل خلال فترة الدراسة (2003-2018).

الشكل رقم (5): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل (2003-2018)

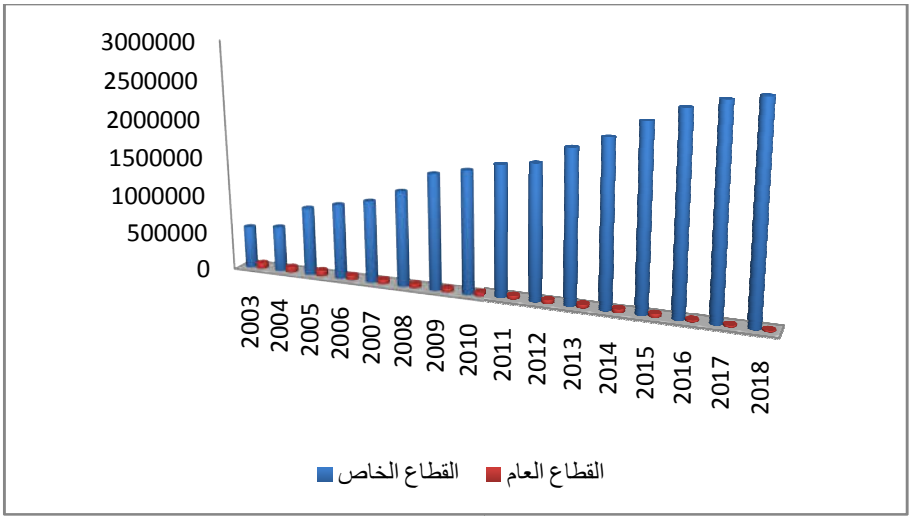

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفقًا للرسم البياني نلاحظ أن عدد المناصب التي يولدها القطاع العام عرفت انخفاض متواصل بسبب انخفاض عدد المؤسسات في هذا القطاع، فهو لا يمثل سوى 22197 منصب في عام 2018 بعدما كان هذا الرقم 74 763 سنة 2003، أي بانخفاض قدره 70% من عدد مناصب الشغل. من ناحية أخرى، نلاحظ فرص العمل التي يولدها القطاع الخاص في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث ارتفع عدد المناصب المصرح بها والتابعة للقطاع الخاص من 550386 سنة 2003 إلى 2702067 سنة 2018، أي بمعدل نمو يقدر يقارب الأربع أضعاف.

3.4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في خلق القيمة المضافة:

كما أشرنا سابقا، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا رئيسيًا في خلق القيمة المضافة، والتي تقيس الإنتاج الذي تم إنشاؤه وبيعه من قبل المؤسسة. يتم تحديد القيمة المضافة على المستوى الوطني من خلال الناتج المحلي الخام، وهو في الأساس مجموع القيم المضافة لجميع المؤسسات في مختلف القطاعات، التي أنشئت على التراب الوطني.

توضح المعطيات الخاصة بهيكل القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2017 زاد بشكل ملحوظ من 2041,7 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 10106,76 مليار دينار جزائري سنة 2017. الأمر الذي يكشف لنا مدى الأهمية التي يمكن أن تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي، وعليه فإن توفير الدعم والتحفيز المستمر لهذا القطاع يعدّ أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

الشكل التالي يوضح تطور نسب مساهمة القطاعين العام والخاص في خلق القيمة المضافة من سنة 2011 إلى سنة 2017.

الشكل رقم (6): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في خلق القيمة المضافة (2001-2017)

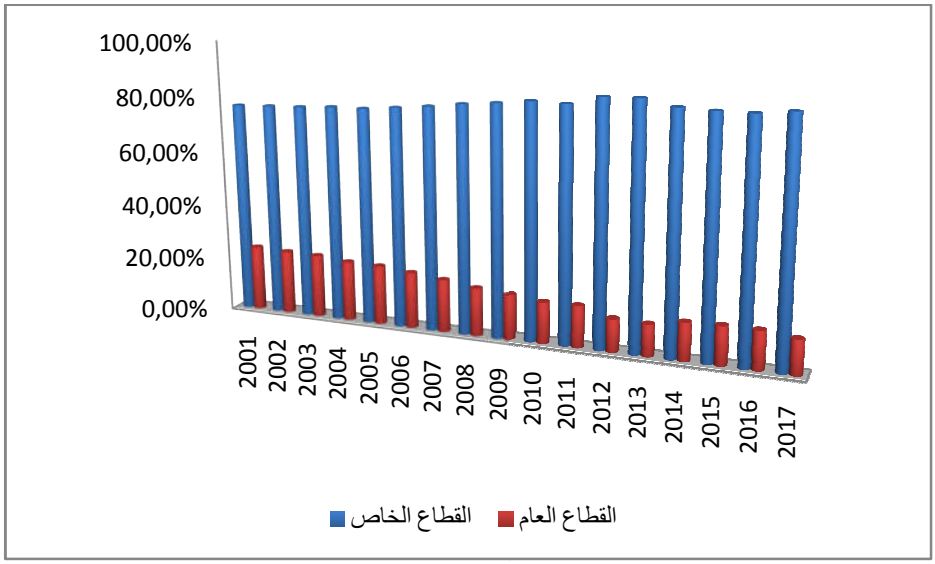

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن أن نلاحظ من الشكل السابق أن حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات تستمر بشكل متزايد. وبالفعل، فقد ارتفعت من 1560,2 مليار دينار عام 2001 إلى 8815,62 مليار دينار عام 2017، وبنسبة مئوية تجاوزت دائمًا 75٪ خلال الفترة 2001-2017. وهو مؤشر لمدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن توسيع عدد الاستثمارات في القطاع الخاص يعتبر أمرا أكثر من ضروري في إطار عمليات تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير الدعم اللازم لكل النشاطات المقاولاتية.

أما القطاع العام فيساهم بنسبة تقل عن 20٪ فقط في القيمة المضافة، بمبلغ 481,5 مليار دينار عام 2001 إلى 1291,14 مليار دينار عام 2017.

4.4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التصدير:

لقد راهنت الجزائر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تنويع وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تبني برامج وسياسات لتأهيل ودعم هذا القطاع من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات. إلا أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى هامشية جدا ولم تسجل أي تطور ملموس منذ عقد من الزمن، مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للالتحاق بركب الدول النامية.

تشير الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية في الجزائر إلى هيمنة قطاع المحروقات في هيكل الصادرات الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بنسبة تفوق 95%، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي لم تتعدى نسبة 5%.

أما فيما يخص مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2] في الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي لا تتجاوز قيمة 2 مليار دولار سنويا وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قارناها بالقيمة الإجمالية للصادرات، فهي لا تتعدى نسبة 2% من إجمالي الصادرات في الجزائر. (Djemai, 2013)

هذه المساهمة المحتشمة يمكن تفسيرها بسببين رئيسيين، إما أن هذه المؤسسات لا ترغب وليس لديها أي نية في التصدير أو أنها فعلا مهتمة بتوسيع نشاطها خارج الأسواق الوطنية لكنها لا تستطيع التغلب على العقبات أو الصعوبات التي تواجهها في هذا المجال. فقد أظهرت العديد من الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة

[2] إن تحليل وتقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات يعتبر أمر غاية في الصعوبة نظرا لنقص المعلومات وعدم توفر البيانات الخاصة بهذا القطاع. في الواقع فإن البيانات المتاحة حول الصادرات تخص الكمية الإجمالية وتوزيعها حسب المنتجات أو البلد أو القطاع أو فرع النشاط ولا توجد أي معلومات حول حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير.

بالمؤسسات الكبرى تواجه العديد من الحواجز والعقبات التي تحول بينها وبين الأسواق الخارجية والتي تنقص من ربحيتها في مجال التصدير.

في السياق الجزائري يفسر ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات بالعقبات الحواجز التي ترتبط بشكل كبير بالنظام الاقتصادي والمؤسسي والتنظيمي بالإضافة إلى خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. حيث نجد أن الإجراءات الإدارية تعتبر العقبة الأولى أمام التصدير، بالنسبة للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة فإن الإجراءات معقدة للغاية وتتطلب الكثير من الوقت. بالإضافة إلى أن الخدمات الإدارية لا تقع في مكان واحد، مما يجعل إعداد الأوراق الإدارية أكثر صعوبة ويعتبر الإجراء الجمركي إلى حد كبير الأكثر تعقيدًا لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبالرجوع إلى خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحول بينها وبين التصدير تجدر الإشارة إلى هيمنة المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10 عمال في نسيج المؤسسات الجزائرية والتي تمثل 97%، في حين نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتجه للتصدير تكون أكبر من المؤسسات التي تستهدف السوق المحلي من حيث الحجم. هذا بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات تنشط في قطاع الخدمات أكثر منه في الصناعة ويعتبر هذا الأخير من أكثر النشاطات المصدرة في جميع الاقتصاديات.

5. خاتمة:

إن خطر الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للتمنية في الجزائر يحتم عليها تنويع اقتصادها من خلال التركيز على المقاولات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز الأساسية باعتبارها قاطرة التنمية والازدهار في أي بلد. فقد أثبتت هذه المؤسسات دورها الفعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كدعم النمو الاقتصادي والازدهار

وتوفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد وتعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر إلى جانب تشجيع روح الابتكار والإبداع والاختراعات وجذب الاستثمارات الأجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع الأسواق وتنويع الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية للدول.

وبالنظر إلى هذا الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات وبالرغم من السياسات والبرامج وهيئات الدعم التي تبنتها الجزائر من أجل دعم المقاولاتية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بهذا القطاع الحساس، فقد بدت نتائج هذه السياسات محدودة جدا، وهذا عكس ما يحدث في دول أخرى أين أبرزت نتائج أفضل مما هو عليه في الجزائر، حيث أن هذه المؤسسات رغم مساهمتها في خلق مناصب العمل والحد من البطالة وكذا مساهمتها في خلق القيمة المضافة إلا أن النسيج المقاولاتي في الجزائر يتميز بضعف الكفاءة بين القطاعات الاقتصادية والمناطق المختلفة، إذ نجد أن هذه المؤسسات تتركز في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية بنسبة تفوق 80% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أنها تتركز في المناطق الشمالية أكثر من المناطق الأخرى للبلاد. مما يتوجب تشجيع إنشاء المقاولات في قطاع الصناعة وفي المناطق التي تعرف نقص المستثمرين من أجل تحقيق تنمية شاملة وتكامل اقتصادي.

فالآن وفي ظل احتدام المنافسة وعدم إستقرار الوضع الاقتصادي بسبب تعرضه للازمات المختلفة أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى الاعتماد على البرامج التحفيزية وسياسات مقاولاتية شاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والتشريعية المتعلقة بدعم المقاولاتية في آن واحد، وهذا ما يضمن التنسيق والتكامل بين جميع القطاعات الحكومية في سبيل ضمان هذه السياسة.

6. المراجع

BOUYACOUB, A. (2006). *Les PME en Algérie : dynamisme et limites institutionnelles.* L'Harmattan.

Djemai, S. (2013). Les PME Exportatrices : Croissance Economique Hors Hydrocarbures. *colloque internationale, évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique.*

Facchini, F. (2007). L'entrepreneur comme un homme prudent. *La Revue des Sciences de Gestion , 4* (5), 29-38.

Fayolle, A. (2003). *Le métier de créateur d'entreprise.* Paris: Les éditions d'organisation.

Hisrich, R., & Peters, M. (1989). *Entrepreneurship: lancer, élaborer et gérer une entreprise.* France: édition de nouveaux horizons.

KADI, M. (2013). Relation Entre PME et Emploi en Algérie : Quelle Réalité ? *KADI, M, (2013), "Relation Entre PME et Colloque international: l'évolution des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique.*

Verstraete, T. (1999). *Entrepreneuriat: connaître l'entrepreneur, comprendre ses actes.* L'Harmattan.

دراسة تحليلية للدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .(2019) .ع ,فرحات & .,أ ,زواق في الجزائر في الفترة2000-2017. *مجلة دراسات, 16* (1), 163-191.

ثقافة وروح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي في ولاية جيجل .(2018) .ه ,بورمة & .,س ,فنيط عدد) *مجلة نماء للإقتصاد و التجارة, 1* .لعينة من الشباب الجامعي بجامعة جيجل :دراسة ميدانية خاص), 220-240.

أطروحة .–دراسة ميدانية–دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر .(2016) .م ,قوجيل .جامعة قاصدي مرباح ورقلة ,دكتوراه

دراسة حالة –المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .(2017) .ح ,لفقير .–بومرداس—جامعة أحمد بوقرة ,أطروحة دكتوراه في علوم التسيير .مقاولي ولاية برج بوعريريج

بين الواقع و آفاق تطويرها :المقاولاتية الصناعية في الجزائر .(2018) .ر ,بوكساني & ,.ا ,مزيان *استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل :الملتقى الدولي حول* .لتحقيق التنويع الاقتصادي *برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر* .2جامعة البليدة